

تتعدد وتتنوع وتتشابك أسباب النزاعات بين الدول فمنها الأسباب السياسية، ومن أهم وأخطر وأكثر أسباب هذه النزاعات تكرارا نزاعات الحدود الجغرافية المرتبطة بالموارد الاقتصادية والبشرية والأهمية الإستراتيجية من إن النزاعات الحدودية بين الدول تكاد لا تخلو منها قارة من قارات العالم علي مر تظاهرة سياسية واقتصادية وعسكرية تتطلب الدراسة العصور، والبحث والتقصي العلمي لأسبابها وابتكار الأساليب الفعالة في معالجتها حتى تنعم الدول بالاستقرار والتعايش السلمي وحسن الجوار. وفي سبيل معالجة النزاعات الحدودية بين الدول، تراضت الدول التحكيم من خلال الموثيق والقوانين الدولية بواسطة المؤسسات المجتمعية الدولية. وفي جميع العصور كان الصراع وال نزاع سمة من سمات العلاقات بين الكيانات الدولية المختلفة، القوة أمام تطور الحياة الدولية وتقدمها، مع الآخرين ، ومن ثم بدأ الاتجاه نحو وبدأ المجال ينفسح، وريدا وريدا أمام وسائل وأساليب لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول، وإنما تقوّم على أساس التراضي والقبول بما يقرره الغير حسما لل نزاع، بعد أن يضع الطرفان تحت والأساليب السلمية لتسوية المنازعات الدولية، إلى السلاح حسما للمنازعات. تداولها في مؤتمر ريهي للسلام، ومنذ ذلك الوقت تولدت القناعة التامة لدى العديد من الخبراء والمتخصصين في مجال التنظيم الدولي بأن يتم اللجوء إلى الطرق السلمية لفض النزاعات وبعد وقوع الحربين العالميتين الأولى ( 1914 - 1918 )، والثانية في تسوية بعض النزاعات الدولية وتحقيق الانسجام في العلاقات الدولية بين الدول، سعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لوضع قواعد وآليات جديدة لتسوية حيث تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1945 ، والتي الوسائل القسرية إلا ما استثني بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنه ونتيجة لهيمنة عدة دول على اتخاذ القرار داخل أروقة هذه المنظمة وعدم التزامها أحيانا بقواعد وأحكام القانون عدم الاستقار وهيمنة الدول الكبرى عليه مما ترتب عليه وجود خلل كبير في العلاقات بين الدول. ونظرا لما تتمتع به النزاعات الحدودية من تعقيدات بسبب أطرافها، فإنه يثور بشأنها تطورات تزيد من حدتها، مع طبيعتها وبما يحقق التوازن بين مصالح أطرافها، أهمية الدراسة لا يمكن التخلي عنهما في أي حال من الأحوال، ولكي تنهض بشعبها وبناب العيش فيها سواء سياسية لا يمكن بلوغ التنمية والتطور في هذه المجالات إذا لم يكن متوافرا فيها جانبا كافيا من السلام والأمن، ومن هنا تأتي هذه الدراسة في رسوخ مفهوم الحل السلمي للنزاعات الحدودية بين الدول وتزايد قناعات الساسة بعدم اللجوء للحرب مقدمة للمساهمة في تسليط الضوء تنقيها وتحليلا لمفاهيم وأسس وقواعد الحل بالآليات القانون الدولي التي طبقت على النزاع المصري الإسرائيلي في قضية طابا،